المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

الرقم : 58/ 15 /ش ا

التاريخ : 2015/06/04

إلى السادة سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين.

تحية و إحتراماً ،،،

نرفق لكم طياً صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل و المنعقد بتاريخ 2015/5/28 المصادق عليه من السادة وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك .

راجين الاطلاع .

ولكم جزيل الشكر..
و تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
الرئيس التنفيذي

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

رقم الوارد: 745
التاريخ 2015 / 6 / 4
سوق دمشق للأوراق المالية

ص.ب:١١٠٥٨ • شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٠ ٢٣٨٨٠٠٠٠ ٩٦٣ ١١ • فاكس ٢٣٢٥٧٩٣ ١١ ٩٦٣ ٠٠
P.O.BOX :11058 • Pakistan Str. • Damascus • Syria • Tel :00963 11 23880000 • Fax:00963 11 2325793
(شركة مساهمة مغفلة سورية خاصة) رأس مالها خمس مليارات ليرة سورية • سجل تجاري ١٣٨٨٥
www.ibtf.com.sy

المصرف الدولي للتجارة و التمويل

The International Bank For Trade & Finance

محضر إجتماع الهيئة العامة العادية

للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المنعقد بتاريخ 2015/05/28

صورة طبق الأصل

محضر إجتماع الهيئة العامة العادية
للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في 2015/05/28

بناءاً على دعوة مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل المنشورة في كل من الصحف التالية:

نسخة طبق الأصل بالتداول فقط
ت ١٥٢/٧٤

- صحيفة الثورة بعددها رقم 15755 تاريخ 29 /04/ 2015 و بعددها رقم 15756 تاريخ 2015/04/30.

- صحيفة الوطن بعددها رقم 2135 تاريخ 2015/04/29 و بعددها رقم 2136 تاريخ 2015/04/30.

فقد عقدت الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الواقع في 2015/05/28 بقاعة زنوبيا في فندق الداماروز بمدينة دمشق حيث ترأس الإجتماع السيد د.عامر لطفي بصفته نائباً لرئيس مجلس الإدارة أصالة عن نفسه ونيابة عن السيد الدكتور ميشيل مارتو بموجب تفويض أصولي وحضور أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم :

1. السيد نادر حداد أصالة عن نفسة و نيابة عن السيد عمر ملحس بموجب تفويض أصولي .
2. السيد جورج تفنكجي أصالة عن نفسة و نيابة عن الشيخ علي بن جاسم آل ثاني بموجب تفويض أصولي .

و قد تغيب بعذر مقبول السيد يوسف النعمة لأسباب قاهرة .

كما حضر الاجتماع كل من السادة : ٤ حزيران ٢٠١٥

صورة طبق الأصل

- السيد علي صيوح مدير مديرية الشركات و السيد محمد ابراهيم من مديرية الشركات ممثلين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم (1/12/955) بتاريخ 2015/5/27.

- الآنسة ريما القباني رئيس دائرة المصارف للترخيص و التسجيل و السيد رامي جمال الدين رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية ممثلين عن مصرف سورية المركزي ومديرية مفوضية الحكومة بموجب كتابه رقم 161/1574 تاريخ 2015/05/14 .

- السيدة سوزان شحادة و السيد محمد المقداد ممثلين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب كتابها رقم 430/ص – إ . م تاريخ 2015/05/14.

وقد استهل الاجتماع السيد رئيس الجلسة الذي اعلن عن أن النصاب القانوني لصحة انعقاد الجلسة متوافر، إذ بلغ عدد الأسهم التي يمتلكها الحاضرون أصالة ووكالة (35,427,927) سهماً من أصل اجمالي الأسهم البالغ إثنان وخمسون مليون و خمسمائة ألف سهم ، مما يشكل نسبة مقدارها 67.48 % والتي تزيد عن النسبة المقررة قانوناً بموجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 تاريخ 2011/2/14 وهو ما يجعل الاجتماع قانونياً.

بعد ذلك أعلن السيد رئيس الجلسة تعيين كل من السادة:

- فادي الجليلاتي – مدوناً لوقائع الجلسة .
- أيهم مناع وحبيب يارد مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

عرض السيد رئيس الجلسة جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادية الذي تضمن مايلي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة و خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. انتخاب مدققي الحسابات ، وتعيين تعويضاتهم.
5. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

كما طلب السيد رئيس الجلسة إلى مندوب وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك ادراج بندين إضافيين على جدول الاعمال بناءاً على كتابي مصرف سورية المركزي الأول برقم (161/1543) بتاريخ 2015/5/14 و الثاني برقم (161/1574) بتاريخ 2015 /5/14 و المتضمنين إدراج بندين على جدول الاعمال يتعلقان بإشعار الهيئة العامة العادية بموافقة مصرف سورية المركزي على تعديل النظام

الأساسي للمصرف و الآخر حول استبدال ممثل خزانة تقاعد المهندسين في عضوية مجلس الادارة حيث قام المصرف بتوجيه كتاب إلى وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك برقم (15/51/ش.إ) تاريخ 2015/5/17 بطلب موافقتها على مطلب مصرف سورية المركزي أعلاه بإضافة البندين المذكورين إلى جدول الاعمال أو التوجيه بما يجب فعله حيال كتابي مصرف سورية المركزي آنفي الذكر و لم يرد إلى المصرف جوابها على ذلك حتى موعد اجتماع الهيئة العامة .

من جهة أخرى تنص المادة (175) من قانون الشركات على عدم جواز البحث في غير ما هو داخل في جدول الاعمال المعلن عنه .

و عليه و بناءاً على عدم موافقة مندوب الوزارة المذكورة لم تتم الموافقة على عرض هذين البندين على الهيئة العامة التي وافقت بالإجماع على جدول الأعمال كما هو معلن .

بعد ذلك انتقل السيد رئيس الجلسة إلى عرض بنود جدول الأعمال و البدء بمناقشته وفق الآتي:

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة:

بين السيد رئيس الجلسة أنه بالرغم من صعوبات جمة نتيجة المتغيرات المحلية و الظروف القاسية التي تعصف بالبلاد مع مرور أربع سنوات على الأزمة التي تعيشها سورية ، و التي أرخت بظلالها على الاقتصاد المحلي بشكل عام متمثلاً بكافة قطاعاته الاقتصادية لاسيما القطاع المصرفي ، والجدير بالذكر أن أبرز هذه التحديات تجلى باستمرار المقاطعة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية و على قطاعها المصرفي و تعاملاتها التجارية ، إضافة الى تردي الأوضاع الأمنية في عدة مناطق ما أثر بشكل سلبي على قدرة شريحة واسعة من رجال الأعمال السوريين و المستثمرين و حتى الأفراد للاستمرار في الوفاء بالتزاماتهم ، و آخذاً بالإعتبار كافة المخاطر و التحديات المحيطة بعمله فقد ركز المصرف على تدعيم مركزه المالي من خلال سياسته الاحترازية و إدارته الحكيمة للمخاطر التي يتعرض لها وتكوين المخصصات الكافية لمواجهتها، إضافة إلى حسن إدارة أصوله وتعزيز مركزه المالي وتنمية ودائعه وحصته في السوق المصرفية .

وقد كان للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات النقدية والمالية في سورية، أثراً واضحاً بالحد من آثار وتداعيات هذه الظروف على القطاع المصرفي في سورية.

لقد أكدت البيانات المالية للعام 2014 أهمية ماحققه المصرف من نتائج في ظل الظروف الحالية مقارنة مع العام السابق و التي تم نشرها في صحيفة الثورة العدد رقم 15751 تاريخ 23 نيسان 2015 و

صحيفة الوطن العدد رقم 2131 تاريخ 23 نيسان 2015 من خلال ما يلي:

1- تحقيق إيرادات تشغيلية فعلية بحوالي /897/ مليون ليرة سورية .

2- وقد بلغت الأرباح الصافية قبل الضريبة /6.5/ مليون ليرة سورية بما يزيد /4.8/ مليون ليرة عن الأرباح المحققة في العام السابق والبالغة/1.6/ مليون ليرة سورية.

3- بلغت الأرباح الصّافية بعد الضريبة /5.2/ مليون ليرة سورية بزيادة عن العام السابق بمقدار /2.5/ مليون ليرة سورية.

4- فيما ازدادت إجمالي الموجودات مقارنة مع العام السابق لتبلغ /69.2/ مليار ليرة سورية أي بزيادة بنسبة /6%/.

5- ازدادت أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية بمبلغ /3.7/مليار ليرة سورية لتصل إلى /56.1/ مليار ليرة سورية أي بزيادة نسبتها/7%/.

6- وصل رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة "بالصافي" إلى /17.2/ مليار ليرة سورية في نهاية عام 2014 أي بانخفاض بحدود /2.3/ مليار ليرة سورية وبنسبة /12%/عن العام السابق نتيجة زيادة مخصصات التسهيلات الائتمانية وتحصيل جزء من التسهيلات القائمة.

ومن ثم انتقل السيد رئيس الجلسة إلى تسليط الضوء على أهم مرتكزات الخطة المستقبلية للعام 2015 والتي تتلخص بمايلي:

1. الاستعداد لمواجهة كافة أنواع المخاطر المتوقعة ولاسيما الائتمانية منها عن طريق تعزيز المخصصات اللازمة لمواجهة الديون التي قد تتحول إلى ديون غير منتجة، والعمل على تحسين جودة الأصول ومتانتها والعمل على معالجة الديون غير العاملة القائمة ورفع كفاءة التحصيل.
2. تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل في المصرف وزيادة الإيرادات.
3. تدعيم القدرة المالية وتأمين السيولة الكافية بنسب تفوق الحدود الدنيا المقررة من قبل الجهات الرقابية لمواجهة كافة التزامات البنك.
4. استكمال مشروع شبكة التوافرية العالية والموقع الرديف وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية لتعزيز امكانات الأنظمة المستخدمة لدى المصرف.
5. الاستمرار في تعزيز قدرات الكادر الوظيفي للمصرف من خلال الاحتفاظ بأفضل الكوادر والارتقاء بأداء الموظفين ومهاراتهم وتحسين قدراتهم على الاتصال والتواصل وبما يعزز مستوى الخدمة

المقدمة للعملاء واستقطاب الكفاءات المتميزة ، جنباً إلى جنب مع برامج التدريب والتطوير المستمرين بالإضافة إلى تطبيق خطط الإحلال الوظيفي ، ومراعاة المسار الوظيفي .

6. الالتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر والامتثال والحاكمية المؤسسية.
7. تحسين رضا العملاء باعتباره أحد أهم القيم الجوهرية للمصرف ، وهدفاً استراتيجياً يتصدر قائمة الأهداف الاستراتيجية.

وبعد المناقشة و التداول فيما عرضه السيد رئيس الجلسة وافقت الهيئة العامة بالأغلبية على ما ورد في تقرير مجلس الإدارة و خطة العمل التشغيلية لعام 2015 .

البند الثاني : سماع تقرير مدققي الحسابات عن أحوال المصرف وعن حساب ميزانيته وبيان الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.

تُلي تقرير مدققي الحسابات المعد من قبل مدقق الحسابات السيد محمد اليغشي الذي بين أن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 2014/12/31 و أدائه المالي و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ و وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية و أن المؤشرات الواردة في الحسابات التفصيلية تعطي دلالة واضحة على حسن الأداء المصرفي ، وإن الأرقام التي أظهرتها تلك الحسابات لها من الشفافية والإفصاح ما يستوجب القبول بها والمصادقة عليها .

وقد وافقت الهيئة العامة بالأغلبية على ما ورد في هذا التقرير وعلى ميزانية المصرف (الشركة) والحسابات المقدمة من قبل مجلس الادارة .

البند الثالث : مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدققي الحسابات الخاتمة والمصادقة عليهما.

ناقش السادة المساهمون الحاضرون تقرير مجلس الإدارة وكذلك تقرير مدقق الحسابات بالتفصيل وتم إقرار التقريرين أصولاً.

حيث طرح عدد من السادة المساهمون عدة استفسارات و قد أجاب السيد الرئيس التنفيذي عن كافة الإستفسارات المطروحة و التي نوجزها كما يلي :

استفسر المساهم السيد الدكتور عمر الحسيني عن عدة نقاط و هي عن اسباب التغير في قائمة حقوق الملكية وحجم المخصصات وماذا بشأن توزيع الأرباح و ما هي مستجدات حادثة السرقة حيث اجاب السيد الرئيس التنفيذي عن استفساراته مبينا فيما يخص حقوق الملكية ان التغيرات ناجمة عن فصل الارباح غير المحققة عن الخسائر المحققة ، اما بخصوص المخصصات فالمصرف يعمل على تحويل جميع الارباح الى مخصصات

لتدعيم المركز المالي و مواجهة اي مخاطر ، اما بشأن توزيع الارباح فلا يوجد أية توزيعات نظراً لعدم وجود ارباح قابلة للتوزيع في حين أن فروقات تقييم مركز القطع البنيوي هي ارباح غير محققة .

اما بخصوص مستجدات السرقة فنعلم هيئتكم الموقرة بأن السارق معتقل و القضية الآن تحت سلطة القضاء في حين يعمل المصرف جاهداً مع شركة التأمين لتعويض المصرف عن المبلغ المسروق

كما اشار المساهم السيد وليد الاحمر الى توجب وجود تواصل دائم من قبل قسم المساهمين مع مساهمي المصرف كما نوه لضرورة عرض مقارنة على مساهمي المصرف في اجتماع الهيئة فيما يخص نتائج اعمال المصارف الخاصة لمعرفة المركز المالي للمصرف مقارنة مع باقي المصارف الخاصة كما استفسر عن وضع المحفظة الائتمانية و نسبة الديون غير العاملة و ماهي الاجراءات المتبعة من قبل المصرف لمواجهتها بالإضافة إلى تطرقه إلى التركيز على موضوع تدريب العمالة تدريباً جيداً بالإضافة الى استفساره عن موضوع التسرب الوظيفي نتيجة للأزمة الراهنة .

حيث وضح السيد الرئيس التنفيذي بأن المصرف يتبع سياسة تحوط من خلال تعزيز المخصصات بكافة الايرادات المحققة ، اما فيما يتعلق بالتواصل المستمر مع المساهمين فقد بين أن لدى المصرف قسم متفرغ ومتخصص لخدمة المساهمين مهمته الإجابة عن استفسارات المساهمين بما فيه التواصل مع المساهمين عندما يتطلب ذلك كما أن قسم المساهمين يعتمد وبشكل كبير على الية التواصل الالكتروني مع المساهمين من خلال المواقع الالكترونية كموقع سوق دمشق و موقع هيئة الاوراق المالية و موقع المصرف

اما فيما يخص عرض مقارنة لنتائج أعمال المصارف على الهيئة فقد بين الرئيس التنفيذي للمصرف أنه يمكن النظر في هذا الطلب مستقبلاً .

أما فيما يخص تدريب كوادر المصرف فإن المصرف لا يألوا جهداً لصقل مهارات و خبرات موظفيه من خلال رفدهم بالدورات التدريبية سواء المحلية أو الخارجية في حين نواجه معوقات كبيرة بإيفاد موظفينا خارج القطر للمشاركة بالدورات التي تعقد من قبل مراكز تدريب متخصصة بسبب معوقات السفر و الفيزا...إلخ ،في حين أن المصرف يعمل باستمرار على خلق كوادر بديلة مدربة ومؤهلة لتحل محل الكوادر التي تتسرب للعمل في الخارج بسبب الأزمة .

كما استفسرت السيدة وفاء مصطفى حنيني المفوضة عن المساهم السيد محمد دبلو عن توجب اعلام الهيئة العامة باسماء المقترضين المتعثرين وحجم قروضهم بالإضافة الى التقدم بشكوى عن عدم قيام قسم المساهمين بتزويدهم بشهادة الملكية ،كما استفسرت عن نتائج اجتماعات الهيئات العامة السابقة للمصرف في حين تلاحظ أن البنوك العامة أكثر شفافية من الخاصة فالعائد لديها أعلى من العائد لدى البنوك الخاصة.

مع لحظ عدم توزيع أرباح للمساهمين بحجة تعزيز المخصصات والتي قررها الرئيس التنفيذي للمصرف السيد سلطان الزعبي وكأنه وصياً على المساهمين حسب زعمها، كما استفسرت عن مبرر عقد اجتماع الهيئة العامة في فنادق وبالتالي تكبد المصرف نفقات إضافية.

حيث أجاب السيد الرئيس التنفيذي بأن المصرف يدرج ضمن بياناته المالية حجم محفظته الائتمانية ونسبة الديون المتعثرة منها في حين أن القوانين والانظمة النافذة لاتسمح بنشر اسماء عملاء المصرف سواء المقترضين الملتزمين بالسداد أو المتعثرين وهذا يندرج تحت بند السرية المصرفية .

أما فيما يخص شهادات ملكية الأسهم حيث نبين أنه ومنذ عام 2009 وهي إنطلاقة سوق دمشق للاو راق المالية حيث اصبحت السوق هي الجهة الوحيدة المسؤولة والمخولة عن اصدار شهادات الملكية للمساهمين لكون عمليات التداول من بيع وشراء تتم من خلال السوق بواسطة شركات الوساطة .

أما فيما يخص نتائج اجتماعات الهيئات العامة للمصرف فهي منشورة وموجودة لدى المصرف وبإمكان أي مساهم مراجعة المصرف للحصول على نسخة منها كما أنها موجودة على الموقع الالكتروني لسوق دمشق للاوراق المالية.

أما فيما يخص الشفافية فإن القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص هو كذلك حيث تعرض البيانات المالية ونتائج أعمال المصارف على جميع المساهمين ولاتوجد أي معلومة غير معلن وغير مصرح عنها والعمل المصرفي برمته هو تحت مراقبة ومراجعة الجهات الوصائية سواء مصرف سوريا المركزي كسلطة نقدية أو من قبل هيئة الاوراق المالية

أما بخصوص العائد فهناك فرق مابين العائد على الوديعة المودعة لدى المصارف ومابين العائد من الاستثمار بالأسهم لدى الشركات المساهمة .

أما ما يتعلق بقرار تحويل جميع الأرباح المحققة الى مخصصات فهذا تم بقرار من مجلس ادارة المصرف المنتخب والمعين من قبل هيئتكم الموقرة والمخول بإدارة شؤون المصرف بما يسهم في حماية حقوق مساهميه وتحقيق نتائج مالية مرضية وليس بقرار من الرئيس التنفيذي للمصرف

وفيما يخص عقد اجتماع الهيئة العامة في الفنادق حيث يتطلب الاجتماع تأمين قاعة كبيرة تستوعب السادة المساهمين الكرام الذي لايقل عدد من يحضر منهم اجتماع الهيئة العامة عن 150 مساهم مما يتطلب وجود مساحات مناسبة وقاعات مزودة بالتجهيزات اللازمة من مكبرات صوت وشاشة عرض ليتم من خلالها عرض نتائج أعمال المصرف وبياناته المالية وهذا غير متوافر وغير محقق في أياً من عقارات المصرف ولايوجد أمام المصرف خيارات أخرى سوى استئجار قاعة بالمواصفات المنوه عنها إلا من خلال أحد الفنادق مؤكداً بأن المصرف حريص كل الحرص على عدم صرف أية نفقات لامبرر لها أو في غير محلها.

كما استفسر وكيل المساهمين الطفلين (شمس و هيا الاشرف) وهو السيد غياث الاشرف عن عدة موضوعات، سواء فيما يخص عدم توزيع أرباح وفيما يخص توجب اعلام المساهمين بخلاف الصحف الرسمية بموعد انعقاد الهيئة العامة بالاضافة الى تطرقه لموضوع صرف التعويضات و الحوافز سواء لموظفي المصرف أو لأعضاء مجلس الإدارة منوهاً إلى عدم وجود مبرر لصرف أية حوافز للموظفين للمحافظة عليهم و لا مانع من إرتفاع نسبة دوران العمالة طالما هناك بطالة بالسوق و بنسبة كبيرة و بالتالي يمكن للمصرف تعيين موظفين جدد بدلاً من الموظفين القدامى بالإضافة لإستفساره عن خطة الإحلال الوظيفي كما نوه إلى ضرورة ارسال النسخة الورقية من التقرير السنوي بالبريد إلى كل مساهم ، كما استفسر عن ما ورد في التقرير السنوي بالصفحة رقم /17/ فيما يتعلق بمزايا وحوافز الموظفين والتعويضات التي تصرف لهم.

من جانبه أوضح السيد الرئيس التنفيذي مرة أخرى عن عدم وجود آية توزيعات للارباح لعدم وجود أرباح قابلة للتوزيع في حين أن الارباح الواردة بالبيانات المالية هي ارباح غير محققة ناجمة عن فروقات تقييم مركز القطع البنيوي علماً ان المخصصات التي يتم تكوينها تعتبر دعم لحقوق المساهمين وسيتم اعادتها الى الارباح فور انتهاء الظروف التي اوجبت إحتجازها .

أما فيما يتعلق بموضوع التعويضات والحوافز حيث بين السيد الرئيس التنفيذي أن مجلس إدارة المصرف لايتقاضى أية مكافآت و مايتقاضاه هو فقط تعويضات لبدل حضور جلسات مجلس الإدارة و وفقاً لموافقة الهيئة العامة أما فيما يخص الموظفين وتماشياً مع سياسة التسعير في سوق العمالة المصرفية فإن المصرف يصرف لموظفيه ما يقارب متوسط الرواتب في السوق المصرفي آخذين بعين الاعتبار الاستقالات وارتفاع نسبة دوران العمالة .

حيث أن الأزمة الراهنة و تداعياتها أدت إلى تسرب عدد كبير من الكوادر والموارد البشرية المدربة والمؤهلة من ذوي الخبرات والكفاءات مما اضطر المصرف وباقي المصارف وبهدف المحافظة على ما تبقى لديهم من كوادر ذات خبرات بصرف مكافآت دورية لهم للمحافظة على الحد الأدنى من المستوى المعيشي لهم وبما يحد من الاستقالات والهجرة للعمل في الخارج فالقطاع المصرفي قائم و يقوم على الموارد البشرية المدربة و المؤهلة صاحبة الخبرات فالهدف هو الحفاظ عليها و أي مصرف لا يستطيع العمل بكوادر جديدة غير مؤهلة و غير مدربة و يجب أن يكون لديها من الخبرة ما يكفي للقيام بالمهام الموكلة إليها .

اما فيما يتعلق بخطة الاحلال وحسب ماتم التنويه اليه بخصوص دوران العمالة فإن المصرف يعمل بشكل دائم على تأمين كوادر بديلة وصقل معارفها ليكون البديل قادر على أن يحل محل الأصيل حيث يتم التركيز على الصف الثاني ليخلف الصف الأول في حال غيابه .

اما فيما يتعلق بإعلام المساهمين عن اعلان الدعوة للهيئة العامة فإن القانون أوجب الشركات المساهمة بالاعلان للمساهمين بواسطة الصحف الرسمية في حين أن المصرف لم يقتصر على ذلك وانما يقوم بإرسال رسالة SMS للمساهمين على أساس آخر كشف بأسماء المساهمين و أرقام هواتفهم و الوارد الينا من قبل سوق دمشق كما يتم نشر اعلان الدعوة من خلال الموقع الخارجي للمصرف .

واما فيما يتعلق بموضوع التقرير السنوي ونظراً للظروف الراهنة و التي أدت إلى قصور في عمل عدد من المطابع والتي أصبح عددها محدود جداً مما أدى إلى التأخر في طباعة وتجهيز التقارير السنوية بشكلها النهائي وبحسب ماهو معلوم للجميع فإن شهري نيسان وأيار يتم خلالهما الدعوة للهيئات العامة لجميع الشركات المساهمة بالتالي يوجد ضغط على المطابع خلال هذين الشهرين.

كما توجه المساهم السيد أيمن قوصرة بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على أدائهم في ضوء النتائج المالية الموقوفة كما في 2014/12/31 مع الإشارة إلى مراعاة وضع نسخة ورقية من البيانات المالية و التقرير السنوي وقبل ثلاثة أيام من موعد اجتماع الهيئة العامة إما لدى فرع المركز الرئيسي أو لدى وحدة المساهمين ليتسنى لكل مساهم الحصول على نسخة والاطلاع عليها تمهيداً لحضور اجتماع الهيئة كما استفسر عن نسبة القروض الى الودائع والتي يجب أن تكون بحدود مقبولة كما استفسر عن قرض العساف وبيع اسهمه سداداً له.

حيث أجاب السيد الرئيس التنفيذي بأنه سيتم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظة المثارة ،أما فيما يخص نسبة القروض الى الودائع فهي حتماً محكومة بالمعايير المصرفية.

أما فيما يخص قرض العساف فإن المصرف ليس له علاقة بقرضه كونه لم يحصل على أي قروض من المصرف في حين أن المصارف التي اقترض منها هي من قامت بالتنفيذ على الضمانة وهي أسهم السيد العساف والتي بيعت بالمزاد العلني بسوق دمشق سداداً لقيمة دينه.

كما استفسر المساهم السيد محمد المحمد عن سبب زيادة الأرباح الغير محققة مع زيادة الخسائر المحققة حيث وضح السيد الرئيس التنفيذي مرة اخرى بأن الارباح تزداد من خلال فروقات تقييم مركز القطع البنيوي مع زيادة الخسائر المحققة بالمقابل جراء ذلك نتيجة للمخصصات التي تقتطع لحماية المركز المالي للمصرف.

حيث شكر السيد رئيس الجلسة والسيد الرئيس التنفيذي جميع المساهمين على مداخلاتهم وأكد السيد الرئيس التنفيذي بأن مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية على استعداد تام لاستقبال أي مساهم للاستفسار

عن أية أرقام أو نسب أو تفسيرات بالبياناتالماليةوفي أي وقت سواء عند نشر البيانات الربعية أو النصف سنوية أو النهائية .

وقد أخذ المساهمون علماً بجميع المبررات على اسئلتهم واستفساراتهم و الإجراءات المتخذة مع تقدم عدد من المساهمين بالشكر لمجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية على الجهود المبذولة للمحافظة على المصرف و متانة مركزه المالي في ظل أعتى أزمة تواجهها سورية .

البند الرابع : انتخاب مدقق الحسابات ، وتعيين تعويضاته

ذكّر السيد رئيس الجلسة بالنصوص القانونية التي توجب اخضاع البيانات المالية للمصارف إلى تدقيق من قبل مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة لاسيما مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية وأنه تبعاً لتلك النصوص فقد قام مجلس الإدارة باستطلاع شركات المراقبة والتدقيق المحاسبية المسجلة في سورية والتي تنطبق عليها الشروط الواردة في النظام الأساسي للمصرف و المتعلقة بأن تكون المؤسسة التي تقوم بمراقبة الحسابات من ذوي الاختصاص والسمعة الجيدة و المشهود لها بكفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية .

من هذا المنطلق ارتأى مجلس الإدارة انتخاب السيد محمد اليغشي كمدقق حسابات مع الإقتراح بتفويض المجلس بتحديد بدل الاتعاب ، وعلى أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية وإجراء مراجعة لهذه الحسابات بشكل ربعي ونصف سنوي.

وبعد التداول وافقت الهيئة العامة بالإغلبية على تجديد انتخاب السيد محمد اليغشي كمدقق حسابات المصرف مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه بما يتناسب مع أجور مدققي الحسابات لدى المصارف الاخرى .

البند الخامس : ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة :

في ضوء ما أظهرته البيانات المالية المصادق عليها من قبل مدققي الحسابات ومصرف سورية المركزي من عدم ترتب أية التزامات مالية تؤثر على المصرف مما يعني أن ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة الماضية 2014 بريئة، وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة الموافقة بالأغلبية على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من أي ذمة تجاه المصرف .

في نهاية الاجتماع وجه السيد رئيس الجلسة باسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة التحية والشكر لكافة الحاضرين المساهمين الذين ساهموا في إغناء مناقشات هذا الاجتماع من خلال مداخلاتهم القيمة .

كما شكر السيد رئيس الجلسة جميع العاملين في المصرف على جهودهم المبذولة من قبلهم والتي أدت إلى تحقيق هذه النتائج الجيدة آملاً أن تتحقق نتائج مالية أفضل في العام 2015 و راجياً انفراج الأزمة التي تمر بها البلاد بالقريب العاجل ، والله ولي التوفيق .

هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة من ظهر اليوم ذاته.

مدون وقائع الجلسة
فادي الجابلاني

مراقبي التصويت
أيهم مناع
حبيب بازة

ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
علي صيوح
محمد ابراهيم

رئيس الجلسة
نائب رئيس مجلس الادارة
د.عاصم لطفي

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

نسخة خاصة بالتداول فقط
٢٠١٥/٦/٤

دمشق في 28/ 05/ 2015

٤ حزيران ٢٠١٥
صورة طبق الأصل

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

الرقم : 58/ 15 /ش ا

التاريخ : 2015/06/04

إلى السادة سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين.

تحية و إحتراماً ،،،

نرفق لكم طياً صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل و المنعقد بتاريخ 2015/5/28 المصادق عليه من السادة وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك .

راجين الاطلاع .

ولكم جزيل الشكر..
و تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
الرئيس التنفيذي

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

رقم الوارد: 745
التاريخ 2015 / 6 / 4
سوق دمشق للأوراق المالية

ص.ب:١١٠٥٨ • شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٠ ٢٣٨٨٠٠٠٠ ٩٦٣ ١١ • فاكس ٢٣٢٥٧٩٣ ١١ ٩٦٣ ٠٠
P.O.BOX :11058 • Pakistan Str. • Damascus • Syria • Tel :00963 11 23880000 • Fax:00963 11 2325793
(شركة مساهمة مغفلة سورية خاصة) رأس مالها خمس مليارات ليرة سورية • سجل تجاري ١٣٨٨٥
www.ibtf.com.sy